المحور الأول: ماهية النظام السياسي(تابع)

رابعا: مفهوم المقارنة ومبرراتها

إن البحث في العلوم السياسية وخاصة في موضوع النظم السياسية ومعرفتها وتصنيفها وكشف أسباب نجاح بعض منها دون الأخرى يستدعي استعمال أسلوب المقارنة من أجل الوصول إلى مبادئ مشتركة بغية تعميمها والتنبؤ لمستقبل الأنظمة السياسية.

1- في مفهوم المقارنة

- **المقارنة، بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن**

إن العديد من المعارف يكتسبها الإنسان من خلال المقارنة، وهي مستعملة كثيرا كمنهج في دراسة مواضيع العلوم الاجتماعية، ويعود استعمالها للعهد اليوناني، مع أرسطو والذي حاول المقارنة بين 156 دستور. ويختلف مفهوم المقارنة والتحليل المقارن والسياسة المقارنة مع المنهج المقارن:

- **المقارنة** يمكن اعتبارها نشاطا فكريا هدفه إظهار جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة، حيث يفترض وجود صفات تشترك فيها وأخرى تختلف فيها، ولا تتم بين ظواهر متطابقة تماما أو مختلفة تماما.
- **التحليل المقارن:** يعتمد هذا النوع على المقارنة من خلال متغيرات مرتبطة بنظريات، ويصعب القيام بالتحليل المقارن، ويرجع ذلك إلى انعدام مرجع فكري واحد يعطي تصورا واضحا وشاملا وموضوعيا.
- **السياسة المقارنة:** هي دراسة سياسية لمستوى كلي يهتم بمقارنة الدول والأمم بشكل كلي.
- **المنهج المقارن:** هو مجموعة خطوات وإجراءات لدراسة وحدات معينة في مجتمعات معينة (كدراسة الأحزاب، السلوك الانتخابي وغيرها).

وحسب تعريف **جون ستيوارت ميل** فهي "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، وبذلك فهي تعد طريقة لفحص التشابه والاختلاف بشكل مستمر، من خلال افتراض وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين مواضيع محل المقارنة، حيث لا يمكن مقارنة مواضيع متشابهة تماما أو مختلفة تماما.

والمنهج هو مجموعة قواعد يتم إتباعها لدراسة ظواهر ولكشف وقائع، أي له خطوات لا بد من إتباعها. حيث يتم تحديد المشكلة واختيار وحدات التحليل، وصياغة الفروض، وتحديد المتغيرات، وجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها وثم تفسيرها.

- **أهمية المقارنة وأهدافها وخطواتها**
- **أهمية المقارنة**

تعتبر المقارنة من أهم الوسائل المستعملة في دراسة النظم السياسية وهي بذلك ليست موضوعا للبحث فيه في علم السياسة ولا حقلا من حقول المعرفة بل هي طريقة للبحث والتحليل. وتظهر أهميتها في أنها:

- شرط أساسي لصحة أي بحث علمي، حيث يتم من خلالها صياغة المفاهيم والفرضيات ودراسة الحالات محل المقارنة بإتباع خطوات المقارنة.
- المقارنة تسمح بتصنيف الأنظمة، والتعريف بكيفية عملها.
- المقارنة تعتبر في العلوم الاجتماعية بالنسبة لعدة باحثين بديلا للتجربة في العلوم الطبيعية، حيث يقول **ألكسيس دي توكفيل** أنها "جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية".

- تمكننا الدراسات المقارنة من الوصول إلى المعرفة العلمية، وحدودها ومدى مصداقيتها وتمنحنا السبيل للتحقق منها. وتساعد على بناء نظريات لمساعدة العقل البشري على فهم وإدراك الواقع والتمكن من التعامل معه.

أما أهداف المقارنة فيمكن تلخيصها فيما يلي:
- تهدف مقارنة الأنظمة (المنتظمات) السياسية إلى فهم وإدراك هذه المنتظمات.
- تعدد المرجعيات في المسائل السياسية يجعل من المقارنة في هذا الحقل يمكن من معرفة المفاهيم وما تحمله من ثقافات وهو الأمر الذي يجعل المفاهيم مختلفة.
- أن المقارنة تهدف إلى إبراز أن الحقيقة فيما يتعلق بالأنظمة السياسية تبقى نسبية وليست مطلقة، فالاختلافات في المنتظمات تثبت ذلك.
- تهدف الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية إلى إبراز كيف تبنى الأفكار والمفاهيم ومنه تمكننا من تصحيح المفاهيم. وذلك يحرر من النظرة الضيقة والتقيد بالثقافة الواحدة(الوطنية)، فالمقارنة تمكن من فتح المجال لتعددية في التصورات.
- تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة في عملية صنع السياسة(داخلية أو خارجية).
- تهدف المقارنة إلى التقويم، أي تقويم التجارب السياسية وتعديلها وتصحيحها.
- التنبؤ من خلال المقارنة بالأحداث، فحسب **ألكسيس دي توكفيل** هدف المقارنة هو التنبؤ.

➢ **أشكال المقارنة**

للمقارنة عدة أنواع وتتمثل في:
- **مقارنة كلية:** وتخص مقارنة بشكل أوسع، حيث قد تتضمن مقارنة بين نظامين إلى مقارنة عدة أنظمة بل وتصل لكل الأنظمة في العالم، (من حيث قوانينها وطرق وضعها، مؤسساتها، ممارساتها...)، حيث يتم تناولها بشكل نظري وفيما يتعلق بالمحتوى. (مثال أن نقارن بين النظامين الفرنسي والألماني).
- **المقارنة الجزئية:** تقوم على المقارنة بشكل ضيق، يحدد فيها في العادة موضوع محل المقارنة بين نظامين أو أكثر، (كدراسة سلطة من السلطات في النظام الفرنسي والألماني).

كما تصنف المقارنة كذلك لأنواع أخرى وهي:

- **مقارنة خارجية:** حيث تتم فيه مقارنة لمكانين مختلفين، ويتم المقارنة بينها من حيث النظام أو لعنصر أو لظاهرة معينة، أو لعلاقة بين متغيرين في دولة معينة مع دولة أخرى أو عدة دول، كأن نقارن بينها من حيث الانتخابات، المعارضة السياسية، التنمية السياسية وغيرها.
- **مقارنة داخلية:** هي مقارنة عبر الزمن بغض النظر عن عدد وحدات التحليل فيها، كأن ندرس النظام السياسي الجزائري من خلال أخذ وحدة تحليل تتمثل في المؤسسة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو من خلال سياسته العامة فنقارنها في مرحلة قبل ظهور التعددية وبعد ظهورها، أو في عهد رئيس من رؤساء الدولة، أو في نفس الفترة لكن باتخاذ موضوع معين وقضايا معينة. كالعلاقة بين السلطات مثلا. وهذا النوع من المقارنة نجده في شكلين مختلفين هما:
  - **مقارنة موقف عنصرين من عناصر وحدات النظام إزاء مشكلة واحدة.**
  - **مقارنة موقف النظام أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين لنفس المشكلة.**

مثال: في النوع الأول: كنظرة النظام السياسي أو مؤسساته لأحزاب المعارضة في الجزائر(داخليا)، وبين موقف السلطة وموقف الأحزاب المعارضة من سياسة الدول الغربية في إفريقيا(خارجيا)

في النوع الثاني: مثلا نظرة النظام السياسي أو أحد مؤسساته للمعارضة قبل سنة 1989، وبعدها(داخليا)، ونظرة النظام الجزائري للمعارضة في سوريا وفي العراق.

- **خطوات المقارنة**

تمر المقارنة بمجموعة من الخطوات تتمثل في:

- **تحديد موضوع المقارنة:** حيث على الباحث تحديد الموضوع الذي يريد أن يجري عليه المقارنة وأن يتعرف عليه، ويأخذ عينة محددة حتى يجري عليها المقارنة. وعلى الباحث تصنيف مختلف الصفات والخصائص والعناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.
- **وضع متغيرات المقارنة:** حيث يقوم الباحث بتحديد مجموعة من المتغيرات التي تجمعها نقاط تشابه وتفصلها نقاط اختلاف، ويصوغ علاقات افتراضية بينها بما سيسهل دراستها بشكل واضح.
- **تفسير البيانات محل المقارنة:** حيث من خلال فهم الباحث للبيانات التي استعملها في المقارنة يمكن له تفسير النتائج. كما على الباحث أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الظواهر التي أقامها وعليه تجنب التفسير بالعلل الغائبة بل بالفعالة ويجب أن يبحث عن علة الظاهرة في الظواهر الاجتماعية والسياسية السابقة فيفسر الظاهرة بظاهرة أخرى. كما يجب على الباحث تحليل وشرح المعلومات ومعرفة أسباب الاختلاف والمادة التي يجمعها قصد الوصول إلى قانون سليم.
- **الوصول لنتائج المقارنة**: وتعد خلاصة عمل الباحث بعد إجراءه للمقارنة حيث بوصوله لنتائج مقارنته يمكن له أن ينشرها لتستخدم في مجال دراسته.

خامسا: تطور الدراسة المقارنة وعوائقها

1- تطور الدراسات المقارنة

تطور المقارنة عبر التاريخ:

لقد عرفت المقارنة تطورات عدة عبر التاريخ يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- المرحلة الأولى: قبل القرن 20

من العهد اليوناني إلى غاية رواد المقارنة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وأبرزهم **الانجليز فورتيسكو Fortescue وتوماس سميث Thomas Smith** من خلال أخذ معيار لمقارنة يقوم في الأساس على **المؤسسات أو أنماط الحكم** في مجتمع منسجم نسبيا، وكانت في الأساس **تهدف إلى التعرف على أحسن نوع من السيطرة على الحكم**، والانتقال من الإمبيريقي إلى التقريري (prescriptif)، وكان **التحليل فلسفي ومجرد**، كما تقوم على خاصية **التصنيف المسبق لأشكال السلطة** في فضاء معين، وتقديم المؤشرات التي قد تعرفنا على تكون الفساد، والتي تؤدي للطغيان أو الفوضى، حيث كان التصنيف يفيد فقط في غاية معيارية، وهي تقوم على الحكم المسبق العرقي في تحديد مميزات ومساوئ نظام معين، حيث **لا تهدف إلى فهم الاختلافات أو التقارب لميادين متباعدة**.

فلقد كان **أفلاطون وأرسطو** معجبين بشدة بنظام المدينة –الدولة الإغريقية، حيث **أفلاطون** ينطلق من **مقارنة عضوية**، فالنظام مثل الجسم، ولا يمكن أن تكون مكانية، ويرى أن **التمييز بين مختلف الأنظمة**(أرسطوقراطية، تيموقراطية أوليغارشية، ديمقراطية، وطغيان)، في الجمهورية يكون **من خلال آليات فساده**، وأشار إلى طريق النظام المثالي.

أما **أرسطو** فركز على طريقة **القانون الدستوري المقارن** (من خلال تحديد صفات الملكية والأرسطوقراطية والديمقراطية المعتدلة، وكيف تنحرف كل منها نحو طغيان وأوليغارشية وديمقراطية العامة) لوضع صفات النظام الجيد الذي يحقق مصلحة العامة. ولقد اعتبر أرسطو (قرن 4 ق الميلاد) **واضع المنهجية السياسية المقارنة** من خلال استخدام طريقة المقارنة في دراسة أشكال الحكم وأساليبه بعدما قارن بين 158 دستور، **وكانت مقارنته لأجل تحديد مصادر الاستقرار وعدم الاستقرار**، واستنتج أن النظام المستقر هو من يركز على حكم الطبقة الوسطى الكثيرة العدد نسبيا والتوسط في المستوى الاقتصادي وقدر من التعليم.

أما **عند الرومان** فلقد برز **بوليبيوس**(عاش قرن ونصف بعد أرسطو) ليبحث بدوره عن **أحسن الدساتير**، وفي **عصر النهضة** اتبع **مكيافيللي** تقريبا نفس المنهج في المقارنة.

في القرنين 14 و15 أخذ **إبن خلدون** نفس الاتجاه في المقارنة، بتحليله لأسباب انحطاط وتطور الإمبراطوريات الإسلامية، **فكان تحليله نسقي**، ولم يقتصر على المؤسسات، حيث درس سببية القوانين، ودرس التقابل بين البادية(القبيلة) والمدينة وبين روابط الدم والاندماج داخل القبيلة والجماعة، وحدد نموذج مثالي يتمثل في دولة المدينة للرسول عليه السلام. لكن تحليله تقريري. وبالنسبة لابن خلدون يرى أن **المقارنة ضرورية** ويقول "إن الباحث يحتاج إلى العلم باختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف".

وفي **القرن 16** درس الفرنسي **جون بودان** حكومات الدول الأوروبية بالمقارنة بينها واستخلاص خصائصها وأبرز عناصر قوتها.

وبعد ثلاث قرون ظهر **التحليل المقارن المعرفي** بدل المعياري مع **مونتيسكيو** الذي اهتم بوضع الانحطاط والفساد الذي وصلت إليه عدة أنظمة **وفسر بصورة براغماتية كيف يتم مواجهة الاستبداد،** وتحدث عن **الفصل بين السلطات** والذي يعتبر تحليلا نسقيا للمبادئ المحركة وطريقة عمل مختلف الأنظمة السياسية، ويتساءل مونتيسكيو **Montesquieu** عن سببية **الأنساق القانونية،** وكان كتاب "روح القوانين" بداية للسياسة المقارنة، من خلال دراسة مؤثرات التي تؤثر في التغيرات في المؤسسات. ولقد أدرج **مونتيسكيو العمق التاريخي للنماذج** التي درسها، وإن ركز على المقارنة بين فرنسا وانجلترا لكنه لم يهمل المجتمعات خارج أوروبا والتي ابتكر حولها مفهوم الاستبداد الشرقي، وحلل وضع بعض المجتمعات المصنفة في وقتنا ضمن دول العالم الثالث.

في حين واصل **هوبز Hobbes** البحث عن الحكم الجيد، أما **لوك Locke** فيدعي ابتكاره لهذا النظام في الواقع. كما اهتم بعادات المجتمعات على أنها دعائم السلوك السياسي وهو ما يرتبط بالثقافة حديثا.

أما **كونت** فلقد اقترح **المقارنة بين الصفات البشرية والصفات غير البشرية** للتمكن من الخروج بالصفات الجوهرية للإنسان وللمجتمع الذي ينتمي إليه وثم المقارنة بين المجتمعات المختلفة لفترات زمنية مختلفة **من أجل وضع قوانين للتعايش بين البشر وتطور الظواهر والعقليات**.

ولقد بلغت قاعدة المقارنة الجديدة قمتها مع **ألكسيس دي توكفيل** وان كان **اهتمامه** منصب أكثر على **فرنسا** بعد الثورة في أربعينيات القرن 19. خاصة من خلال كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، **مركزا على مبدأ ليس فلسفي ولا مؤسساتي بل سوسيولوجي مرتبط بالشعور** لدى أعضاء المجتمع بالمساواة والذي يطلق عليه اليوم تسمية **الثقافة السياسية**. وبذلك وضع حجر **أساس لبداية جديدة للتحليل الثقافي للشأن السياسي والتحليل المقارن الحديث للأنظمة الديمقراطية،** وقارن بذلك بين تقاليد ديمقراطية ليبرالية يمثلها النموذج الأنجلو/الأمريكي وتقاليد ديمقراطية استبدادية يمثلها النموذج الفرنسي.

ولقد اختلفت وحدات التحليل بين هؤلاء على مر السنوات حيث ركز أرسطو على مقارنة نظام الحكم في آثينا بأنظمة المقاطعات الأخرى. أما ميكيافليي ركز على دراسة الإمارات الإيطالية، وثم جاء مونتسكيو لمقارنة بين أنظمة الحكم في مقاطعات ألمانية وفرنسية أي بين الجمهورية والملكية/الاستبدادية eurocentrisme بالتركيز حول الذاتية الأوروبية، في حين درس جون لوك أنظمة حكم مختلفة بدراسة التفاعل بينها. وألكسيس دي توكيل قام بمقارنة بين النظامين الفرنسي والأمريكي ومركزا على نقاط الاختلاف. في حين قام جون ستيوارت ميل بتطوير منهجية الدراسات المقارنة.

وما يجدر الإشارة إليه هو أن في **القرن 19 انحرف التحليل المقارن عما كان عليه سابقا حيث انصب الاهتمام على تفسير التطورات السياسية** من خلال أفكار خاصة **حول استمرار التقدم كما قام على السمو العرقي وتمجيد الديمقراطية.** وبنهاية هذا القرن، كانت **دراسات نظم الحكم نظرية وقانونية لا واقعية،** حيث بعضها يمجد والآخر ينتقد لكل من المذاهب (الديمقراطية، الأرستقراطية، الاشتراكية، الفوضوية) ولا يهتمون بالأنظمة التي تبنت هذه المذاهب في الواقع. ولقد **كانت هذه الفترة تقوم المقارنة على المؤسسات والعادات السياسية**.

ب- المرحلة الثانية: من القرن 20 إلى بداية القرن 21:

هذه المرحلة مرت بعدة محطات:

- قبل الحرب العالمية الأولى:

ركز المفكر **جيمس برايس** على **المقارنة بين عدة نظم ديمقراطية** في العالم الليبرالي بين الولايات المتحدة ودول أوروبية **من خلال عناصر تحليل جديدة**(الرأي العام، النظام الحزبي، المؤسسات الاجتماعية).

ومع **تشارلز ويليام** (مؤسس مدرسة شيكاغو) ركز على **الولايات المتحدة ودرس تغيرات المجتمع فيها** وخاصة حول كيفية تأثير الحرب العالمية الأولى عليه رغم أن الأمريكيون التحقوا بالحرب متأخرين عن غيرهم. ولقد كانت نتيجة دراسته هو أن ذلك يعود لعدة أسباب هي:

- أسباب محددة causes déterminantes: كان لها التأثير الكبير في ما حدث من تغيير.
- أسباب فاعلة causes effectives : أقل تأثيرا لكنها تساعد في إحداث التغيير.
- أسباب هامشية causes marginales: لها علاقة غير مباشرة على الظاهرة المدروسة.

ولقد لاحظ أن الأسباب الفاعلة والهامشية مهملة، واقترح الاعتماد على مناهج كتلك المستعملة في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية **ولما كان أمر التجريب مستحيلا في مجال العلوم السياسية وجد الحل في استعمال الملاحظة الفاعلة** l'observation active للأسباب المؤثرة (حتى الهامشية) **واستعمال أدوات منهجية تعوض عن التجريب كالمسح والاستبيان والمقابلة**. ولذلك ركزت مدرسة شيكاغو على الاستقراء induction والسببية في التغيير la causalité du changement.

- **بعد الحرب العالمية الأولى:**

أما الدراسات المقارنة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى فإنها كانت معقدة أكثر، حيث **ركز الجميع على ظهور النظم الشمولية مثل النظام السوفياتي والفاشي والنازي**، حيث ركزوا على ميزاتها وتعارضها مع الديمقراطية الغربية، وكان من أهم من كتب في السياسة المقارنة في هذه الفترة هيرمان فاينر(الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق 1932)، كارل فردريك(الحكم الدستوري والسياسة 1937)، ادوارد سايت(المؤسسات السياسية 1938)، لكن **كلهم ركزوا على النظم السياسة الغربية كما أنها لم تخرج من الزاوية الشكلية والقانونية**. وكانت أهم خصائص الدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية هي:

- الطابع الغربي: حيث ركزت فقط على المقارنة بين الأنظمة الغربية.
- الطابع الشكلي/ القانوني: حيث ركزت في مقارنتها على المؤسسات الحكومية الرسمية (تشريعية، تنفيذية، قضائية) ومن الجانب القانوني (الدستوري)، فلم تهتم بالمؤسسات غير الحكومية(أحزاب، جماعات ضاغطة)
- الوصف دون التحليل: حيث لم تفسر العناصر المقارنة فاكتفت فقط بوصفها.
- سيطرة الاتجاه المحافظ: أي دراسة الثوابت في نظم الحكم والمؤسسات السياسية ووصف ما عرفته من تطور.
- غياب وضع النظريات: فلم تبني تلك السياسة المقارنة أي نظرية إمبريقية لنظم الحكم، ولم تصغ حولها أي فروض قابلة للاختبار.
- الجمود منهجيا: حيث كانت السياسة المقارنة تفتقر للمنهجية بشدة. والسبب الأساسي في ذلك عدم اعتبار السياسة علما تجريبيا بل انطباعي فقط. كما أن الدراسة الوصفية والقانونية للمؤسسات لا تحتاج تقنيات معقدة.

وفي بداية الأربعينيات اتجهت الدراسات من المجتمع نحو المؤسسات بالتركيز على سلوك صانع القرار(عقلانيته)، لتضاف لمدرسة شيكاغو أطر منهجية جديدة تتمثل في:

- دراسة تركيبة شخصية متخذ القرار(دراسات نفسية: طبيعة الشخصية والدوافع..).

- دراسة المضمون: وتوظيف البعد النقدي من خلال استعمال نظريات ماكس هوركهايمر max Horkheimer ، ومدرسة فرانكفورت).

ومع منتصف الخمسينيات، ظهر تأثير المدرسة السلوكية بوضوح، خاصة مع مفهوم الوظيفة لغبريال ألموند Gabriel Almond، حيث اهتم بوظائف النظام السياسي(والذي هو وحدة تحليله) هذه الوظائف المتمثلة في المدخلات والمخرجات، حيث أن أداء مؤسسات النظام في شكلها المتكامل سيحافظ على بقائه. ثم في الستينيات أضاف بالمشاركة مع سيدني فيربا verba بمراجعة المدخل الوظيفي وأضافا:

- دمج الوظائف
- التركيز على الثقافة المدنية (المشاركة على وجه خاص)
- الانتقال من وظائف النظام نحو وظائف المجتمع المدني.

وما عرفته هذه الفترة هو التطور في مجال السياسة المقارنة حيث حدثت فيه ثورة على حسب ما نشرته مجلة السياسة المقارنة في أول عدد لها صدر عام 1968م. وأهم عوامل ذلك التطور :

- استقلال العديد من الدول وزيادة أهميتها دوليا.
- الثورة المنهجية في علم السياسة حيث تم تبني مناهج وأدوات جديدة وجاءت هذه الثورة لعدة أسباب هي تأثير السلوكية على العلوم الاجتماعية من ضمنها علم السياسة انفتاح علم السياسة على العلوم الأخرى واستخدام النماذج الاقتصادية والأساليب الأنتروبولوجية لتحديد علاقات القوة والسلطة غير الرسمية. إلى جانب إقترابات البحث السوسيولوجي(التحليل البنائي الوظيفي، التحليل الطبقي النخبوي) يضاف لذلك ظهور الاهتمام بدراسة المناطق.

وفي بداية الثمانينيات منح كل من ألموند وباول الأولوية لمحيط النظام السياسي أي علاقة النظام بالمجتمع. وكما كان لديفيد إيستون مساهمة في هذه المرحلة من خلال عمل النظام السياسي عبر المدخلات والمخرجات inputs/outputs والتغذية العكسية feedback، مع دراسة صنع القرار والمؤسسات والبيئة التي يعيش فيها النظام، والتغيير والاستقرار فيها والشرعية والرضا الشعبي والانفتاح على المجتمع وتلقي المطالب منه وقياس بذلك فعالية النظام. وفي هذه المرحلة تم طرح فكرة تعميم تدريس النسق الأمريكي في العلوم السياسية في العالم الثالث، لكن ذلك واجهته صعوبات للاختلاف بينها والنظام الأمريكي في كل المستويات(ثقافيا، تاريخيا، سياسيا،....).

ومع الثورة المعلوماتية وتوسع استعمال شبكة الأنترنيت منذ سنة 1993، ظهرت طرق جديدة لأداء النظام السياسي لوظائفه كما ظهرت مفاهيم جديدة تعبر عن عمل وأداء النظام السياسي مثل الرشادة السياسية، الحكم الراشد، الذكاء الاصطناعي في التحليل السياسي وغيرها.

2- عوائق الدراسة المقارنة

تواجه الدراسات المقارنة عدة مشاكل تتمثل في الأساس في:

أ- عدم دقة المصطلحات

ب- مشكلة في مسألة تحديد المصطلحات في البحث المقارن حيث يركز ألموند وباول على البنية السياسية.

1- عدم دقة المصطلحات.

3- مشكلة تحديد المتغيرات أو العناصر الأولى بالبحث المقارن: حيث كل باحث يركز على مفاهيم دون أخرى فمثلا: ألموند وباول يركزان على البنية والثقافة السياسية، المصالح الأبنية الوظائف الحكومية الاتصال القدرات أشكال السياسة والتنمية السياسية، في حين مكريدس يركز على صنع القرار، القوة والإيديولوجية،، أما بلوندل الأبنية والسلوك والقانون، ميركل يركز على التنشئة، المشاركة والتجنيد السياسي والثقافات السياسية، المركز والمحيط، أما كيرتيس يركز على الدولة والمجتمع والتمثيل والتصويت وتصنيفات الأنظمة، في حين آبتر على التمثيل والحكم والدستور ونظم الانتخاب والأحزاب وجماعات الضغط. وغيرهم

4- الاختلاف في المناهج والمداخل والاقترابات المستعملة(النظم، البنائي، الوظيفي، الاتصال، النخبة، التحليل الطبقي، التحليل النفسي).
5- تحديد وحدات المقارنة حيث البعض يعتبر النظام السياسي أكثر وحدة تناسب التحليل المقارن، في حين البعض يفضل الحكومة وآخر الدولة.
6- كيفية تناول الظواهر السياسية: حيث تدرس الظواهر السياسية في الدراسات المقارنة كغايات و نتائج ونادر ما تدرس كطبيعة سياسية.
7- قلة المعلومات في بعض الأحيان: حيث قد لا يجد الباحث في بعض الأحيان القدر الكافي من المعلومات لإتمام عملية المقارنة.
8- التعقيد العلمي مع زيادة عدد الدول والتنوع والاختلاف القائم بينها (مساحة، سكان، مستوى الاستقرار،الأيديولوجية والثقافة، التنمية الاقتصادية وفي جذورها وتاريخها، مؤسساتها ....) يتطلب جهدا من الباحث في المقارنة
9- توسع محتوى المفاهيم مما جعل من الصعب تحديدها،
10- عدم الاهتمام بمسألة تغير أشكال الأنظمة لتطور الأنماط والتصنيفات، مع الجمود والصرامة في التصنيف من دون منح أهمية للتغيرات.
11- التحيز والانغلاق الثقافي يعيق إدراك الباحث لطبيعة التعدد والتنوع، والذي يجعل الظاهرة لها عدة معان بل قد تجد التناقض بين العديد منها،
12- مشكلة عدم الموضوعية لدى الباحثين.
13- مشكلة تحديد وحدات التحليل في المقارنة (النظام ككل، او عناصر منه أ ظاهرة.
14- صعوبة الفصل بين بعض المتغيرات والعناصر في النظام السياسي وبينها وبيئة تواجدها.
15- مشكلة اختيار المناهج المرتبط أساسا بطبيعة الظاهرة محل الدراسة.

المراجع المعتمد عليها في المحور الأول

- الكتب

1- برهان زريق، **معنى اصطلاح النظام السياسي والتعريف به**، سوريا، 2017.
2- كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في(عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009.
3- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان، منتدى سور الأزبكية، 2004.
4- برهان زريق، **معنى اصطلاح النظام السياسي والتعريف به**، سوريا، د د ن، 2017.
5- حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة الشام الخاصة، 2021.
6- عادل ثابت، **النظم السياسة دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007.
7- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991.
8- نظام بركات وآخرون ، **مبادئ علم السياسة**، ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، 2001.
9- سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة**، القاهرة، دار الفكر، 1988.
10- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج 2، ط 8، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

11- مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، ط 1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003.
12- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان، دار الثقافة، 2011.
13- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية والمقارنة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
14- حميد حنون خالد، **الأنظمة السياسية**، ط 3، بغداد، المكتبة القانونية، 2010.
15- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان، دار الثقافة، 2011.
16- بيرتراند بادي، غي هرميت، **السياسة المقارنة**. تر: عز الدين الخطابي، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013.
17- عاطف علبي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، ط1، بيروت، مؤسسة مجد، 2006.

➢ **المطبوعات والدروس**

18- لحسن زغدار، "النظم السياسية المقارنة"، محاضرات مقدمة للسنة الثانية ليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1999، 2000.
19- فريدة حموم، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، **مطبوعة مقدمة للسنة الثانية ليسانس**،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2012/ 2013.
20- فاطمة وزان، **"محاضرات النظم السياسية المقارنة"، مطبوعة مقدمة للسنة الثانية ليسانس**، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

➢ الروابط الإلكترونية

21- عضوان الأحمري وآخرون، "أنظمة الحكم في العالم"، المجهر، من الرابط https://www.independentarabia.com/almejhar/regimetypes ، يوم الإطلاع 01 أكتوبر 2023، على الساعة 10:25.
22- سامية الجهني، سارة العريشي، "المنهج المقارن"، **بحوث قانونية**، أفريل 2017، من الرابط https://ss11895.files.wordpress.com/2017/04/d8a7d984d985d986d987d8ac-d8a7d984d985d982d8a7d8b1d986-d8a7d8b9d8afd8a7d8af-d8b3d8a7d985d98ad8a9-d8a7d984d8acd987d986d98a-d988-d8b3d8a7.doc ، يوم الإطلاع 01 نوفمبر 2023، على الساعة 10:45 .
23- مجد خضر، "خطوات المنهج المقارن"، أكتوبر 2016، من الرابط https://mawdoo3.com/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86، يوم الإطلاع 1نوفمبر 2023، الساعة 12:35.
24- سيماء علي مهدي، "الأنظمة السياسية المقارن"ة، الحوار المتمدن، عدد 6712، أكتوبر 2020، من الرابط **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=696380**، يوم الإطلاع 4 سبتمبر 2023، الساعة 13:17.